فى دراسة أمام وزير الصناعة

إنشاء مركز متخصص للهندسة العكسية

أكد د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس شعبة صناعة اوعية الضغط باتحاد الصناعات.. ضرورة إنشاء مركز متخصص تابع لوزارة الصناعة للعمل فى مجال تقييم السلع والمنتجات وتقديم الخدمات فى مجال الهندسة العكسية.

اشار فى دراسة قدمها لوزير الصناعة والتنمية التكنولوجية د. مصطفى الرفاعى ان نشاط تقييم السلع والمنتجات يعتبر من الانشطة الضرورية اللازمة لأى نشاط صناعى لما لذلك من أهمية فى تقييم تلك السلع سواء المطروح منها فى الاسواق أو تلك التى مازالت قيد مراحل البحوث والتطوير الامر الذى يخدم ايضا بصورة مباشرة انشطة حماية المستهلك خاصة فى مجال السلع التى تتعلق بالصحة العامة وأمن وامان المواطن.

مصطفى الرفاعى

اضاف انه إذا اخذنا فى الاعتبار ان طلبات الهندسة المصرية لم تبدأ حتى الآن فى ادخال علوم تقييم المنتجات فمن برامجها الدراسة رغم وجود هذا التخصص فى البرامج الجامعية الهندسية بالخارج يؤكد أهمية انشاء هذا المركز باعتباره اجراءا تحصينيا لهذا للقصور المعيب فى استيفاء حاجة الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوى فى الوقت نفسه يجب تقييم السلع والمنتجات بإضافة نشاط آخر لا يقل عنه اهمية من خلال العمل فى مجال الهندسة العكسية.

د. نادر رياض

أكدت الدراسة إن الهندسة العكسية احدى الروافد المهمة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة اعمالا للمقولة المعروفة اننا لانحتاج لاختراع العجلة لكن يكفينا ان نطبق استخداماتها.

استشهدت الدراسة باليابان التى اعتمدت فى بدء نهضتها الصناعية على مبدأ الهندسة العكسية اكتفاء بتقليد المنتجات ذات التفوق الفنى كحل منخفض التكاليف لنقل التكنولوجيا أو حتى استنباطها وتبعتها فى ذلك كوريا.

وإذا كانت هذه الدول وصلت على مدى الثلاثين عاما الماضية لمرحلة القدرة على التطوير الذاتى تكنولوجيا محققة نهضتها فى مجال المستحدثات التكنولوجية فى جميع المجالات إلا أن الصين لم تتوقف حتى يومنا هذا عن الاعتماد فى نقل التكنولوجيا على الهندسة العسكية رغم وصول قدراتها التكنولوجية الذاتية إلى مستوى متقدم.

يتجه الرأى الذى تؤيده الدراسة إلى أن الصناعة المصرية فى مرحلتها الحالية تحتاج للاخذ بالحلول الفنية المتحدثة فى السلع والمنتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور ذاتها خاصة وأن فى ذلك توفير كبير للفارق الزمنى الذى فقدناه من ناحية كذلك الفارق الزمنى اللازم لاستحداث تلك الحلول أو نقل التكنولوجيا الخاصة بها.

ترى الدراسة أن فى عمليات الاستقصاء العلمى والدراسة الفنية الخاصة بمكونات السلع الأكثر تفوقا باستخدام مبدأ الهندسة العكسية سيمكن من الوصول للحلول الفنية والتكنولوجية القابلة للتطبيق الفورى بتكلفة زهيدة لأن عمليات تقييم المنتجات والعمل فى مجال الهندسة أمر يرتبط من ناحية بالخبرة التخصصية المتوافرة لدى الخبراء من تلك التخصصات وارتباط ذلك بأسرار صناعية من الواجب الحفاظ عليها على أن تظل تحت سيطرة واشراف يد الدولة الأمنية على المصلحة العامة ومن الضرورى ان ينشأ هذا المركز تحت رعاية وزارة الصناعة بصفتها الجهة الحكومية المنوط بها تحقيق النهضة الصناعة على المستوى القومى ايضا باعتبارها مالكة البيانات والاحصاءات والارقام المتعلقة بالنشاط الصناعى بالكامل.